

رد رئيس هيئة التحقيق

على

المذكرات المقدمة خلال

الجلسة الإجرائية في 3 سبتمبر 2018

1. في ختام جلسة 2 أغسطس 2018، أوضحْتُ أنني سوف أعقد جلسة إجرائية موجزة في 3 سبتمبر 2018 من أجل النظر في مذكرات حول الأمور الأربعة التالية:

أ. طبيعة وحدود الأدلة التي سوف يقدمها كبار ضباط فرق إطفاء لندن كجزء من المرحلة 1؛

ب. البرنامج الخاص بأخذ إفادات من التلكى والناجين والسكان، والنهج المتبع لاتخاذ أي ترتيبات خاصة قد يحتاجون إليها هم أو غيرهم، إذا كان قد تعدرَّ التوصل حتى ذلك الحين إلى اتفاق حول هذه المسألة؛

ج. إعداد وتقديم الأدلة اللازمة لتفعيل المادة 2 بما يتعلق بكل واحد من المُتوفين، والبرنامج الخاص بتنفيذ هذا الأمر؛

د. النهج الذي سيُتبع لتحديد وصياغة التوصيات الممكنة المنبثقة عن إفادات المرحلة 1.

2. طلبتُ تقديم مذكرات خطية سلفاً، يكون طولها في حدود 5 صفحات. وقد تلقيت مذكرات من محامين يمثلون المجموعات الثلاث المشكّلة من التلكى والناجين والسكان، ومن 11 من المشاركين الأساسيين. وستُنشر نسخ عن تلك المذكرات على الموقع الإلكتروني لهيئة التحقيق. وقد تطرقت بعض هذه المذكرات إلى مجالات لم أطلب تقديم مذكرات حولها، وهو ما يفسر جزئياً حجم المادة التي كان عليّ النظر فيها.

3. تلقيت المزيد من المذكرات الشفهية خلال جلسة استماع قصيرة في 3 سبتمبر. ويمكن الاطلاع على نص محاضر الجلسة على الموقع الإلكتروني لهيئة التحقيق. والآن، بعد أن سنحت لي الفرصة للنظر في المذكرات المقدّمة لي شفهيّاً وخطياً، فقد أصبحت في وضع يمكنني من الردّ عليها. ليس في نيتي الردّ بالتفصيل المستفيض. بل يكفي أن أتطرّق إلى النقاط الرئيسية التي أثّرت بما يتعلق بكلّ من

الأمر الأربعة التي حدّدها أعلاه، لكنني سأتناول أيضاً بعضاً من النقاط الأخرى التي عرّضها مشاركون أساسيون.

أولاً: الأدلة التي سوف تُستنبط من كبار ضباط فرق إطفاء لندن في المرحلة 1

4. كان محور التركيز الرئيسي في استجواب أفراد مكافحة الحريق الذين أدلوا بإفاداتهم حتى الآن حول مشاركتهم في مكافحة الحريق وإنقاذ سكان المبنى؛ ولكن، لوضع إفاداتهم في سياقها الصحيح، فقد كان من المحتم توجيه أسئلة لهم حول التدريب الذي خضعوا له، وخبراتهم وإحاطتهم بالنواحي المختلفة لوثائق سياسات فرق إطفاء لندن والتي لها علاقة بأحداث غرينفل تاور. وفيما عدا بعض الاستثناءات، لم يُطلب منهم التطرق إلى مسائل أوسع نطاقاً حول هيكل تنظيم فرق إطفاء لندن أو تجهيزاتها. إذ لم يكن من اللائق الدخول في متاهات من هذا القبيل في هذه المرحلة، وذلك لسببين، الأول هو أن معظم أولئك الشهود لم يكونوا من كبار ضباط الإطفاء الذين يتحملون المسؤولية عن مثل هذه الأمور، والثاني هو أن الأسئلة التي تسعى هيئة التحقيق إلى الحصول على إجابات عنها في المرحلة 1 لها علاقة بمصدر الحريق، وطرق انتشاره في أرجاء البناية بأكملها مسببا خسائر مروعة في الأرواح، واستجابة خدمات الطوارئ.

5. اقترح بعض المشاركين الأساسيين الطلب من كبار ضباط فرق إطفاء لندن الذين سوف يدلون بإفاداتهم خلال الأسابيع المقبلة التطرق إلى طائفة أوسع نطاقاً من المسائل التي تتجاوز حدود مشاركتهم الشخصية في أحداث 14 يونيو 2017. بشكل عام، لا أظن أن هذا سيكون مناسباً. فالأسئلة المتعلقة، على سبيل المثال، بتنظيم وعمل فرق إطفاء لندن، وعملية تحديث سياساتها وشراء معداتها، ودور مؤسسة بايكوك المتخصصة في التدريب، وتدريب فرق مكافحة الحريق عموماً، هي أسئلة من الطبيعي أن تنضوي تحت المرحلة 2. ولم يتم شمل هذه الجوانب بشكل منهجي في بيانات الشهود التي حصلت عليها الشرطة، والتي كانت كما هو مفهوم، موجّهة إلى تحقيق من نوع مختلف، وستطراً حاجة للكشف مزيد من الوثائق وتحليلها حتى يتم التحقيق فيها. ولن يكون أمراً مُرضياً بالنسبة لهيئة التحقيق والضباط أنفسهم أن يُستجوبوا حول أمور من هذا النوع قبل توفر بيانات الشهود المتعلقة بمسائل كهذه، والتي تأخذ في حسابها أموراً شتى من بينها الوثائق ذات الصلة بالموضوع. كما إن من شأن ذلك أن يندرج بتوسيع هائل لنطاق المرحلة 1 وما قد ينتج عن ذلك من إمكان حصول تأخير غير مقبول.

Grenfell Tower Inquiry

6. ومع ذلك، فإنني أتفق مع محامي المجموعة 4 من الثكلي والناجين والسكان بأنه سيكون من المناسب توجيه أسئلة لكبار الضباط حول طبيعة فهمهم، فيما يتعلق بيوم 14 يونيو 2017، للمسائل ذات الصلة المباشرة بإدارتهم لأحداث تلك الليلة. وهي أسئلة تتطرق إلى التدريب والسياسة حول أمور منها مكافحة الحرائق في مباني شاهقة الارتفاع عموماً، ومعرفتهم بخطر انتشار الحريق في أرجاء المبنى وطريقة الاستجابة له، واختراق دفاعات المباني شاهقة الارتفاع، والاستجابة لاتصالات الجمهور طلباً للاستغاثة العاجلة، والإشراف على توجيهات النجاة من الحريق، وأسباب العمل بسياسة ما يسمى "ابقوا في أماكنكم"، ووسائل تنظيم الإخلاء الجماعي وما يصاحبه من أخطار، والقيادة والسيطرة بصورة عامة (بما في ذلك استخدام وفعالية معدات الاتصال اللاسلكي والحاسوب). يجب أن يُسألوا عن هذا كله طالما كان له تأثير على الإجراءات والقرارات المتخذة في ليلة الحريق. وفي هذا السياق، فإن الحدود بين المرحلة 1 والمرحلة 2 ليست واضحة تمام الوضوح، وكما كنت قد أشرت فيما سبق، فلا بدّ من تبني نهج مرن. وسوف أعتد على المستشار القانوني لهيئة التحقيق ليقرّر أين يجب رسم الخط الفاصل بما يتعلق وأيّ شاهد من الشهود. ومع ذلك، سيكون بإمكان محامي المشاركين الأساسيين اقتراح أنماط من الأسئلة كما يحدث الآن.

7. هناك بعض الأمور التي تريد هيئة التحقيق تقصيتها مع كبار الضباط، غير أنني أرى أن من الضروري حتماً تأجيلها إلى المرحلة 2. ومن ذلك على سبيل المثال، إن كان التنظيم الهيكلي الحالي لفرق إطفاء لندن وإدارتها وتمويلها قد أثاروا بصورة عامة على قدرتها على مكافحة الحريق (وهو مجال استجواب من اقتراح محامي المجموعة 11)، فهذه مسألة يجب في رأبي متابعتها، إلى الحدّ المناسب، في تلك المرحلة التالية. وتشير دلائل حديثة العهد إلى أن أموراً أخرى - كالمشتريات، وصيانة المعدات المطلوبة للاتصال الفعال، وإدارة عمليات مكافحة الحريق، في مكان الحريق نفسه، وبين مكان الحريق وغرفة التحكم - لا بدّ من التحقيق فيها هي أيضاً في المرحلة 2. وعليه، أعتقد أنه سيكون من الضروري حتماً الطلب من بعض كبار الضباط الذين أدلوا أو سوف يدلون بإفاداتهم في المرحلة 1 العودة للإدلاء بإفادة أخرى في المرحلة 2، كما أن هيئة التحقيق سترغب أيضاً في الاستماع إلى آخرين ممن لم تؤخذ منهم إفاداتهم بعد.

8. تقدم محامو المجموعة 3 والمجموعة 11 بطلب السماح لهم باستجواب كبار ضبط فرق إطفاء لندن لصالح موكليهم، وكوسيلة لتحقيق أساس واقعي سليم لما تتوصل إليه هيئة التحقيق من استنتاجات. ولكنني للأسف لا أتفق مع ذلك. فقواعد التحقيق توضح بشكل تام أنه، طبقاً لبنود المادة 10 ذاتها، يتم استجواب الشهود من جانب المستشار القانوني لهيئة التحقيق. وهناك أسباب وجيهة لذلك. حيث أن

Grenfell Tower Inquiry

المستشار القانوني للهيئة هو من قد يتوفّر عنده أفضل فهم لنوع المعلومات التي من المحتمل جداً أن تساعد عمل هيئة التحقيق، كما أن أولئك الذين يُستدعون لإعطاء إفادات يمكنهم أن يثقوا بأنهم سوف يُستجوبون من قِبَل محامٍ محايد، ويستخدم النهج ذاته باستمرار مع كافة الشهود. وعلى أي حال، لا جدال في أن الاستجواب الأولي للشهود يجب أن يقوم به المستشار القانوني لهيئة التحقيق، وإذا تمت هذه المهمة بالشكل الصحيح (ولا أجد سبباً للظن بأنها لن تكون كذلك) فإنه لن يبقى سوى القليل من الأسئلة ذات الصلة، هذا إذا بقي فعلاً. كما أن المشاركين الأساسيين مدعوون للفت الانتباه إلى خطوط الاستجواب التي يعتقدون بوجود متابعتها، وسوف يُنظر في مقترحاتهم بعناية. هذه هي الطريقة التي سارت عليها الأمور حتى الآن، ولا أرى سبباً لتغيير الترتيبات الراهنة. وعلاوة على ذلك، في حالة السماح لمحامي بعض المشاركين الأساسيين باستجواب شهود بطريقة غير تلك المنصوص عليها في المادة 10، فمن المفترض أن تُمنح هذه الحرية ذاتها لمحامي جميع المشاركين الأساسيين الآخرين. بيد أن ذلك لن يساعد في إجراء التحقيق بكفاءة وفي الوقت المناسب. كما أنه يعني أن الشهود سيضطرون إلى الخضوع لاستجواب سلسلة طويلة من المستجوبين المختلفين، ومن غير المحتمل أن تكون هذه وسيلة فعالة للحصول على أفضل إفادات منهم. والثبات على نفس النهج سوف يتطلب من أفراد مجموعات التلكي والناجين والسكان الذين استُدعوا لإعطاء إفادات أن يكونوا عُرضة للاستجواب أيضاً من جانب محامي كلّ من المشاركين الأساسيين الآخرين، بمن فيهم محامي فرق إطفاء لندن، واتحاد فرق الإطفاء، والمجلس البلدي، وهيئة إدارة شؤون المستأجرين. وستكون هذه، من وجهة نظري، عاقبة غير محمودة. ولهذا فإنني لن أسمح باستجواب الشهود من قبل آخرين غير المستشار القانوني لهيئة التحقيق إلا بموجب المادة 10 من قواعد هيئة التحقيق.

9. رغم ما قلت، فإنني أرى أن ما عَرَضه محامي المجموعة 3 حول ضرورة إتاحة الفرصة للمشاركين الأساسيين ليقترحوا على المستشار القانوني لهيئة التحقيق طائفة من أسئلة محدّدة لطرحها على الشهود والسعي، إذا لزم الأمر، لمحاولة إقناع مستشار هيئة التحقيق بجدوى ذلك، هو عَرَضٌ يبدو لي معقولاً. لكن، وكما أشرت في سياق بسط حجتي، فإن الأمر يتوقف على إرسال هذه الأسئلة في وقت مبكر جداً. ولقد طُلب من المشاركين الأساسيين التقدم بالأسئلة التي يقترحونها قبل 5 أيام عمل من الموعد المحدّد للاستجواب، ولكنهم في واقع الأمر لم يتقيدوا دائماً بذلك. وذلك يجعل من الصعب للغاية تطبيق عملية من النوع الذي طلبته المجموعة 3 بصورة فعالة. حتى الآن، كما سبق وأن قلت، أرسل المشاركون الأساسيون (وبشكل خاص الممثلون القانونيون المعتمدون للتلكي والناجين والسكان) أسئلة مكتوبة إلى فريق التحقيق قبل استدعاء الشاهد، وتقدموا بأسئلة أخرى للمستشار القانوني لهيئة التحقيق خل إلقاء الشاهد لإفادته. ويبدو لي أن الأحيان التي وصلت فيها الأسئلة في الوقت المناسب ليتمكن مستشار

هيئة التحقيق من النظر فيها بالشكل الملائم برهنت فائدتها، إذ أنها مكّنت مستشار الهيئة من تجنب الازدواجية، وصل الأستلة وبلورتها للشاهد مع الالتزام (في معظم الأحيان) بالجدول الزمني.

ثانياً: شهود الثكلى والناجين والسكان

10. يبدو أن هناك قدرًا كبيراً من الاتفاق حول الترتيبات التي لا بدّ من وضعها لضمان قدرة الشهود الثكلى والناجين والسكان، الذين لديهم يحتاجون لرعاية خاصة من أي ناحية، على الإدلاء بإفاداتهم بأدنى قدرٍ من الضيق والانزعاج. وفي 2 أغسطس 2018، بعثت محامية هيئة التحقيق رسالة إلى مكتب سوندرز للمحاماة الذين يمثلون جميع المشاركين الأساسيين رداً على رسالتهم المؤرخة 19 يوليو 2018 بخصوص إفادات موظفي غرفة التحكم. وقد لخصت المحامية في رسالتها الإجراءات التي تضمن تلقي جميع الشهود الذين يحتاجون لعناية خاصة للدعم الذي يحتاجونه. وجوهر ما قالته أنه بالنسبة لأولئك الراغبين والقادرين على الإدلاء بإفادات، فإن عليّ أن أقرر في ضوء مذكرات الممثلين القانونيين المعتمدين الخطوات الواجب اتخاذها لتمكينهم من فعل ذلك لتحقيق أفضل نتيجة. فقط في حالة من يقال بأنهم في حالة لا تسمح لهم إعطاء إفادة بأي شكل من الأشكال، تم اقتراح ضرورة اتباع عملية رسمية، بما في ذلك استخراج تقارير طبية. وحسب علمي، هذه المقترحات قوبلت بموافقة عامة، وإنني بدوري أقترح تطبيقها ما لم تكن هناك أسباب وجيهة في حالة بعينها تمنع ذلك.

11. بتاريخ 2 أغسطس 2018، كتبت محامية التحقيق أيضاً إلى الممثلين القانونيين المعتمدين الموكلين عن الثكلى والناجين والسكان الذين تودّ هيئة التحقيق أن تستدعيهم كشهود. كان القصد من تلك الرسالة إعطاءهم إشعاراً مسبقاً بنوايا هيئة التحقيق، وبدء عملية التأكد من أن يتلقى الشهود الذين يحتاجون لرعاية خاصة الدعم المناسب. لكن من المؤسف أن بعض الممثلين القانونيين المعتمدين لم يتمكنوا من الردّ خلال الوقت الذي طلبته هيئة التحقيق، بل إننا ما زلنا في انتظار بعض الردود. حيث لضمان وضع ترتيبات فعالة لتوفير مترجمين وتدبير خاصة، كرابط فيديو مباشر، فإن فريق التحقيق يحتاج إلى المساعدة الفورية من الممثلين القانونيين المعتمدين الذين يمثلون الأفراد المعنيين. وسيكون بإمكانهم الآن إبلاغ هيئة التحقيق في غضون أيام إن كانوا يعتقدون بوجود شاهد معيّن بحاجة إلى مترجم أو أي شكل من التدابير الخاصة.

12. على الرغم من أن مكان التحقيق لم يكن من المواضيع التي طلبتُ حوله مزيداً من المذكرات في جلسة الاستماع الإجرائية، فقد كان هناك اقتراح من محاميي العديد من الثكلى والناجين والسكان ومن

Grenfell Tower Inquiry

اتحاد فرق الإطفاء، ومن عمدة لندن أيضا، بأنه لا بدّ من إيجاد مكان آخر لأغراض أخذ إفادات الثكلى والناجين والسكان وذلك (كما قيل) بسبب عدم وجود مساحة كافية في هولبورن بارز تتسع لكل الذين قد يرغبون في الحضور. أتفق معهم في أن من المهم أن نضمن لأكبر عدد من هؤلاء حضور جلسات الاستماع التي يدلي الثكلى والناجون والسكان بإفاداتهم خلالها. ولهذا، طلبت من سكرتير هيئة التحقيق أن يبحث مرةً أخرى في موضوع وجود أماكن بديلة، بما في ذلك فندق ميلنيوم في غلوستر رود. وقد كشف البحث الذي قام به عن عدم توفر مكان بديل يمكنه استضافة أربعة أسابيع من جلسات الاستماع في غضون شهر من الزمن، وتوفير الحد الأدنى من المرافق الأساسية المادية ومرافق الاتصالات المطلوبة. وعليه، فسيكون من الضروري أخذ إفادات الثكلى والناجين والسكان في هولبورن بارز، غير أنني سأواصل بذل قصارى جهودي كي أضمن تلبية رغبة من لديهم اهتمام خاص بالتحقيق والذين يرغبون في حضور جلسات الاستماع، وأن يتمكنوا من متابعة وقائع الجلسات عن قُرب قدر الإمكان.

13. محامو المجموعة 3 والمجموعة 11 قدّموا مذكرة قالوا فيها أنهم هم أنفسهم وليس، مستشار هيئة التحقيق، يجب أن يستجوبوا الشهود الذين يمثلونهم. فمن شأن ذلك، كما قيل، أن يخفّف من رهبة العملية بالنسبة لهم ويمكنهم من إعطاء أفضل ما يستطيعون من إفادات.

14. كما سبق وأن قلت، فإن المادة 10(1) من قواعد هيئة التحقيق واضحة بالنسبة لهذه النقطة. فمستشار هيئة التحقيق هو المسؤول عن دعوة شهود يعتقد بأنهم يستطيعون تقديم معلومات من المحتمل أن تساعد الهيئة في أداء مهمتها. فهو أقدر من أي شخص آخر على فهم ما يمكن للإفادة أن تقدمه أو لا تقدمه من مساعدة للتحقيق، وصياغة أسئلته وفقاً لذلك. ولديه مسؤولية عامة عن تنظيم الشهود وضمان سير الإجراءات القضائية بكفاءة. القاعدة 10(2)، التي جرى لفت النظر إليها في المراسلات، تسري فقط في حالة أن يكون مستشار هيئة التحقيق قد استجوب الشاهد، مع أنني لا أعتقد في أي حال بأن السماح بتعاقب محامين مختلفين يمثلون شهوداً متعدّدين، والإشراف بالتالي على هذا الجزء من الإجراءات القضائية، سوف يهيئ الظروف المواتية لإدارة التحقيق بصورة فعالة وفي الوقت المحدد. ولا يمكن للنهج الذي اقترحه محامي الثكلى والناجين والسكان أن ينعصر في موكلهم فقط، حيث يمكن القول عندئذ بأن اعتبارات مماثلة يمكن أن تنطبق بالفدر نفسه على شهود لهم علاقة وثيقة بمشاركين أساسيين آخرين. وتتص القاعدة 10 على السماح للممثلين القانونيين المعتمدين التقدم بطلب إذن لتوجيه أسئلة إلى شاهد ما، وقد أشار محامي المجموعة 11 إلى أنه من الجائز أن يتقدم في الوقت المناسب بطلب إذن لفعل ذلك. ولا أرى أنني بحاجة إلى أن أضيف أي شيء حول هذا الموضوع في هذه المرحلة، أكثر من القول بأنني سوف أنظر في أي طلبات من هذا القبيل حين تُقدّم.

Grenfell Tower Inquiry

15. أعرب محامو المجموعة 3 والمجموعة 11 عن القلق تجاه عدد التلكى والناجين والسكان الذين سوف يُستدعون للإدلاء بإفادات. وقد درس فريق التحقيق بعناية البيانات التي قدمها التلكى والناجون والسكان، ويعتزم الفريق دعوة من يعتبرهم شهوداً وهم الأشخاص الذين يبدو من المحتمل أن يقدموا أفضل تصوّر لتطور الأوضاع داخل البرج خلال فترة اندلاع الحريق. (ستُدرس الأمور الأخرى، كالنظر في الشكاوى من جانب هيئة إدارة شؤون المستأجرين، واستجابة السلطات للمأساة، في وقت لاحق من العملية الإجرائية). ومن المحتمل أن توفر إفاداتهم حول الحريق ذاته نوعاً من الدليل المباشر الذي سيساعد الخبراء ويساعدني أنا على فهم سبب انتشار الحريق بالشكل الذي جرى. لن يُستدعى جميع من قدموا بيانات للإدلاء بإفادة شفوية، ولكن يسرني أن أوضح، كما فعلت في مناسبات سابقة، أن جميع البيانات التي قدمها التلكى والناجون والسكان إلى هيئة التحقيق سوف تصبح جزءاً من سجلٍ رسمي للإفادات، وتُنشر لاحقاً. واستجابةً لطلب محامي المجموعة 3، فقد تم الآن تعميم قائمة بأسماء التلكى والناجين والسكان الذين تعتزم هيئة التحقيق دعوتهم، مُرفقةً بجدول زمني مؤقت.

ثالثاً: وظيفة المادة 2

16. يظهر أن هناك اتفاقاً واسع النطاق في الآراء على أن الكثير من الإفادات، وإن لم يكن جميعها، التي تتعلق بالاستنتاجات المطلوبة لاضطلاع الدولة بمسؤولياتها بموجب المادة 2 من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان، ستكون متاحة عند اختتام المرحلة 1. واقترح محامي المجموعة 4 ضرورة تولي المحامين الموكلين عن التلكى زمام المبادرة في تجميع الأدلة المحيطة بالظروف التي توفي فيها أحبائهم. كما أنه اقترح تخصيص وقت لجلسة استماع يمكن خلالها تجميع وعرض الإفادات بشكل علني المتعلقة بكل واحدٍ ممن فقدوا أرواحهم. وقد حظي هذان الاقتراحان بتأييدٍ من محامي المجموعة 3، وبعد إمعان النظر فيهما، حظيا بترحيب المستشار القانوني لهيئة التحقيق.

17. وأرحب أنا أيضاً بكلا هذين المقترحين. ففي رأبي أن تجميع وعرض الأدلة التي ستكون قد برزت على مدى أسابيع بهذه الطريقة سوف يساعد كثيراً في عمل هيئة التحقيق. وعلى الرغم من أن الضرورة تُلي عليّ أن أحتفظ بالمسؤولية عن استنتاجات هيئة التحقيق، إلا أن المنكرات مسهبة التفاصيل والمدعومة بتحليل مدوّن بالشكل الأنسب مهما كان، قد تساعد كثيراً حين يحين الوقت لصياغة ذاك الجزء من تقرير هيئة التحقيق. ومن وجهة نظري، فإن عملية من هذا النوع، والتي يرغب جميع ممثلي التلكى والناجين والسكان بالتعاون فيها دون أدنى شك، من الأفضل القيام بها بعد استكمال إفادات

Grenfell Tower Inquiry

المرحلة 1 وتقديم المذكرات الختامية حول المسائل الأخرى. ولا بدّ من إيلاء عناية أخرى للتوجيهات الأكثر تفصيلاً المطلوبة لتنفيذ هذه العملية بكفاءة، لكن سيكون من المفيد البدء بالتخطيط لها الآن.

18. أعتقد أيضاً أنه من الصواب، بما يتعلق وهذه الناحية بالذات من عمل هيئة التحقيق، أن يكون بإمكان محامي كل واحد من التلكى والناجين والسكان الذين فقدوا أحبائهم في الحريق التعامل معي حول الإفادات ذات الصلة بالمسائل المتعلقة بالمادة 2، طالما أن لها علاقة بذلك المتوقى بالذات، بدل ترك هذه المهمة للمستشار القانوني لهيئة التحقيق. ومع ذلك، فإنني أتوقع وجود تنسيق وثيق بين محامي التلكى والناجين والسكان وبين مستشار هيئة التحقيق بما يتعلق والجدول الزمني لمذكراتهم الشفهية وطبيعتها ومحتواها.

19. أثرت أسئلة حول الطريقة التي يجب على هيئة التحقيق أن تتعامل بها مع الأدلة الكامنة في المكالمات الهاتفية التي كان قد أجراها من فقدوا أرواحهم وسكان آخرون من البرج لرقم الطوارئ 999 أثناء الحريق. لقد سبق لهيئة التحقيق أن أوضحت أنها سوف تتيح استماع الشهود لتسجيلات مكالمات 999 فقط إذا كان هناك مبرر لفعل ذلك يتعلق بالأدلة، وما زال هذا هو موقف الهيئة. إن السجلات المكتوبة لمحتوى مكالمات 999 متوفرة وهي تحتوي معظم الأدلة ذات الصلة، إن لم يكن جميعها. وبالتالي فإن أي طلب لتشغيل التسجيل حتى يسمعه الشاهد يجب أن يُقدّم كتابةً ويكون مدعوماً بأسباب. إن إمكان وجود حاجة لتشغيل تسجيل مكالمة معينة من مكالمات الاتصال بالرقم 999 في سياق جلسات استماع المادة 2 تظل مسألة يمكن مناقشتها في حينه بين مستشار هيئة التحقيق ومحامي التلكى والناجين والسكان.

رابعا: توصيات مؤقتة

20. حدد محامي المجموعة 4 ثلاث فئات من العيوب العامة التي قال إنها يمكن أن تبرر الخروج بتوصيات في مرحلة مبكرة، ولكن، بما أنه لم يُدعَ إلى فعل ذلك، فقد امتنع عن التقدم بأي مقترحات ملموسة. إلا أنه مع ذلك أوضح أنه سيرحب بعملية رسمية يمكن لجميع المشاركين الأساسيين من خلالها تقديم مقترحات ليدرسها آخرون، ما سيفضي لاحقاً إلى عقد جلسة استماع قصيرة يتم خلالها مناقشة تلك المقترحات. وقد قال إن على هيئة التحقيق أن تحدد تاريخاً يقدم فيه المشاركون الأساسيون توصيات ممكنة وتلقّي الردود عليها.

Grenfell Tower Inquiry

21. من الضروري أن نأخذ في الحسبان أن الأدلة، حتى في المرحلة 1، لا تزال بعيدة عن كونها مكتملة، وأنا شخصياً أتوخى الحذر في الخروج بتوصيات من أي نوع قبل أن أشعر بالثقة بأنها مستندة إلى بيانات يعوّل عليها، وتكون قد درست بشكل كامل من جانب مشاركين أساسيين آخرين، وتتمتع بدعم خبراء هيئة التحقيق. فالأمر الذي يبدو واضحاً لشخص ما ("كوضوح الشمس") يكون في الغالب أبعد ما يكون عن الوضوح بالنسبة لشخص آخر. ومع ذلك، ونظراً لأهمية الإسراع ما أمكن في تحديد التدابير التي تم استخلاصها من الأدلة المتوفرة لهيئة التحقيق حتى الآن، وتبدو أنها يمكن أن تعزز سلامة القاطنين أو العاملين في أبراج شاهقة أخرى، فإنني أعتقد بأنه سيكون من المفيد البدء بتفحص المقترحات المختلفة التي قُدمت فعلاً، إضافة إلى أي مقترحات أخرى قد تخطر على البال. واقترح محامي المجموعة 3 ضرورة أن تكون نقطة البدء في أي تدارس لتوصيات مؤقتة هي قيام فرق إطفاء لندن بإبلاغ هيئة التحقيق بما جرى اتخاذه من خطوات حتى الآن، أو ما تقترح اتخاذه، كرد على الحريق. وقد حظي هذا الاقتراح بتأييد مستشار هيئة التحقيق الذي اقترح بدوره أن يُضاف إلى القائمة كلٌّ من وزارة الإسكان والمجتمعات والحكم المحلي، ووزارة الداخلية، وعمدة لندن، ويسعدني تبني هذا المقترح.

22. وعليه، فقد فكرت باقتراح الجدول الزمني التالي:

أ. بحلول يوم الجمعة 26 أكتوبر 2018، تقدّم كلٌّ من فرق إطفاء لندن، ووزارة الإسكان والمجتمعات والحكم المحلي، ووزارة الداخلية، وعمدة لندن ورقة حول الوضع الراهن إلى هيئة التحقيق مبيّن فيها بالتفصيل المعقول التدابير التي اتخذها كل منهم لمعالجة مسائل السلامة العامة التي نجمت عن الحريق، والمنطق الكامن من وراء اعتمادها، وأي خطوات أخرى يخططون حالياً لاتخاذها. ويجب أن تكون هذه الورقة مدعومة بمستندات، وأن تحدّد الشخص أو الأشخاص المسؤولين بشكل أساسي في المؤسسة المعنية عن الخطوات التي ذُكرت في الورقة؛

ب. بحلول يوم الجمعة 14 ديسمبر 2018، يرسل المشاركون الأساسيون إلى هيئة التحقيق، إن كانت لديهم الرغبة في ذلك، مقترحاتهم بالتوصيات المؤقتة؛

ج. بحلول يوم الجمعة 11 يناير 2019، يرسل جميع المشاركون الأساسيين إلى هيئة التحقيق، إن كانت لديهم الرغبة في ذلك، ملاحظاتهم على المقترحات؛

د. بحلول يوم الجمعة 18 يناير 2019، يصدر خبراء هيئة التحقيق تقارير قصيرة تتضمن وجهات نظرهم حول التوصيات المؤقتة المقترحة؛

Grenfell Tower Inquiry

هـ. خلال الأسبوع الذي يبدأ يوم الإثنين 28 يناير أو الإثنين 4 فبراير 2019 تُعقد جلسة استماع للنظر في المذكرات حول التوصيات المؤقتة، والاستماع لأي إفادة خبير شفوية يمكن أن تكون لازمة.

23. السبب في أنني اقترحت تاريخاً متأخراً حتى منتصف ديسمبر للتقدم بالمذكرات هو في الواقع حاجة هيئة التحقيق للاستماع إلى خبرائها حول قضايا المرحلة 1 حتى تتمكن من النظر في أي توصيات مؤقتة عاجلة. فبالنسبة للجدول الزمني الحالي، آمل في أن تكون إفادات الخبراء في المرحلة 1 قد اكتملت بحلول منتصف ديسمبر، وتكون قد توفرت للمشاركين الأساسيين فرصة معقولة للنظر فيها. وأنا أقدر بأن البعض قد يرى في الجدول الزمني المقترح جدولاً فضفاضاً ومتمهلاً أكثر من اللزوم، ولكن إذا اتضح أن بالإمكان الخروج بتوصيات مهمة في تلك الأثناء بدون الحاجة إلى مزيد من الإفادات أو النقاش مع أطراف معنيّة، فليسوف أقوم طبعاً بدراستها بصورة عاجلة.

24. رغم أنني دعوت إلى تقديم مذكرات تتناول فقط النهج الذي سيُعمد في تحديد وصياغة ما يمكن من توصيات، طرح محامي بعض الثكلى والناجين والسكان ومحامي اتحاد فرق الإطفاء أيضاً مقترحات محددة حول توصيات رأوا أن يجب النظر فيها على وجه السرعة. واقترح محامي المجموعة 3 ضرورة أن أوصي بتجميد فوري لما يُستعمل في تغليف المباني الشاهقة من مواد لا تتدرج، من حيث القابلية للاشتعال، ضمن المعيار الأوروبي A1. ومع هذا، فقد أجرت الحكومة مؤخراً مشاورات عامة حول اقتراحها فرض حظر على استعمال مواد قابلة للاشتعال في الغلاف الخارجي للمباني شاهقة الارتفاع، وكان أحد الأسئلة التي طُرحت في تلك المشاورات حول معيار الحد الأدنى للمواد: فهل يجب أن يكون من درجة A1 أو A2. الفرق بين الإثنين ضئيل نسبياً، وفي تلك الظروف لا أعتقد أنه سيكون من المجدي، في غياب فائدة توفر المزيد من الأدلة، التوصية بفرض تجميد فوري على استعمال مواد التغليف من الدرجة A2 أثناء انتظار ردّ الحكومة على المشاورات. ومع هذا، يجب ألا يحول ذلك دون تضمين هذا الاقتراح في العملية التي أُشرت إليها أعلاه.

25. قدمت المجموعة 11 أيضاً قائمة مطوّلة من التوصيات المقترحة التي يقولون إنها كلها واضحة للعيان ولا تستدعي أي أدلة أو مشاورات أخرى. ولكن وجهة النظر هذه لا تحظى بموافقة الجميع، أو أنه لم يتبلور بعد إجماع واضح في أوساط المشاركين الأساسيين حول أيّ من تلك التوصيات المقترحة. وهي أيضاً يمكن دراستها في نطاق العملية الإجرائية التي حدّتها أعلاه.

26. قدّم اتحاد فرق الإطفاء عدداً من التوصيات التي يقترحها لتحسين الاستجابة العملية من قبل فرق إطفاء لندن لأي حرائق قد تنشب في المباني السكنية شاهقة الارتفاع. ومع ذلك، فإنه يظهر من مذكرات

فرق إطفاء لندن أن بعض هذه التوصيات قد طُبِّق بالفعل أو أنه على وشك التطبيق، ويمكن النظر في التوصيات الأخرى في نطاق العملية التي أُشِرت إليها أعلاه.

الكشف عن الوثائق

27. على الرغم من أن الكشف عن الوثائق لم يكن أحد المسائل المطروحة للنقاش في جلسات الاستماع، إلا أن محامي المجموعة 3 اختار إثارة الموضوع، شاكياً من أن هيئة التحقيق كشفت للمشاركين الأساسيين حتى الآن نسبةً تقل عن 5% من الوثائق التي حصلت عليها. من المؤسف، في نظري، أن الطبيعة غير المتحفظة لملاحظاته يمكن أن تؤدي إلى تضليل الناس ليعتقدوا بأن هيئة التحقيق تحجب عن المشاركين الأساسيين عمداً وثائق لها علاقة بأمر يجري النظر فيها حالياً في المرحلة 1. الأمر ليس كذلك، كما أوضح المستشار القانوني لهيئة التحقيق. فقد تم الكشف عن الأغلبية العظمى من الوثائق ذات الصلة بالمرحلة 1. وما زال هناك عدد بسيط بانتظار الكشف عنه، إذ إنه لم يصل إلى عهدة هيئة التحقيق إلا منذ فترة قصيرة جداً؛ ويجري الآن استعراض هذه الوثائق في هيئة التحقيق وسوف يُكشف عنها في أقرب فرصة ممكنة بعد الانتهاء من معابنتها. صحيح، بصورة عامة، أن قسماً ضئيلاً فقط من إجمالي عدد الوثائق (قرابة 400,000) التي حصلت عليها هيئة التحقيق قد كُشف عنه حتى الآن، غير أن المؤشرات الراهنة تدل على أن الأغلبية الساحقة من تلك الوثائق التي لم يُكشف عنها، لها صلة فقط بمسائل سوف يُنظر فيها بالمرحلة 2، هذا إذا إن كان لها صلة أصلاً. وكل الوثائق التي تتلقاها هيئة التحقيق تجري مراجعتها لاستبعاد الوثائق التي لا علاقة لها بالموضوع أو أنها مُكرّرة. ثم يُستعرض باقي الوثائق وفقاً لبروتوكول تنقيح الوثائق من أجل ضمان امتثال هيئة التحقيق بالالتزامات المنصوص عليها في قانون حماية البيانات. هذه المهمة تستغرق الكثير من الوقت، إلا أن فريق التحقيق يبذل كل الجهود المعقولة ليضمن إنجازها في أسرع وقت ممكن. وسوف يُكشف للمشاركين الأساسيين عن هذه الوثائق حالما تصبح متاحة، وقبل وقت مناسب من موعد جلسات استماع المرحلة 2. وسوف يدلي المستشار القانوني لهيئة التحقيق ببيان مقتضب حول هذا الموضوع في المستقبل القريب.